

استمرار الانتعاش في الدول المستوردة للنفط يكرس التعافي العالمي

# الإبراهيم: تنفيذ برامج إصلاح البطالة والفقر أهم التحديات الخليجية

- حسين: تحسين نوعية التعليم وتجويده أهم محاور التطوير وتلبية الاحتياجات
- روديه: توفير فرص العمل يستدعي إيجاد بديل عن القطاع العام والنفط
- تعديل "القيمة المضافة والانتقائية" يبني قاعدة إيرادات غير نفطية للدولة
- الإصلاحات تقلص عجز التمويل وتخلق فرصاً استثمارية تعزز النمو



يوسف الإبراهيم متوسلاً عاصم حسين وستيفان روديه خلال الحلقة النقاشية

## توجيه الوفورات المالية نحو التعليم والبنى التحتية من شأنه تعزيز إيجاد الوظائف في القطاع العام

تقارب الآجور والمزايا في القطاعين من شأنه أن يخلق المزيد من الموفلز التي تدفع المواطنين إلى البحث عن وظائف في شركات القطاع الخاص. وأوضح روديه أن ذلك من شأنه أن يحد من تكاليف الآجور في القطاع الخاص، وأن ذلك سوف يشجع الشركات الكوبية على توظيف المواطنين، ويميز القدرة التنافسية ويحقق نموا مرتفعاً وأكثر امتواءً إذا ما رافقه التعامل مع إصلاحات قطاع التعليم بطريقة تهدف إلى تحقيق موازنة أفضل بين مهارات الخريجين الشباب واحتياجات القطاع الخاص.

ووصف روديه خطوات أفرى تعد جوهرية في تطوير القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي وإيجاد الوظائف للمواطنين. وتشمل تلك الخطوات تعزيز الاعتماد على التخصصات ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي رأى فيها أهمية من حيث مساهمتها في تقليص تأثير الدولة على الاقتصاد، وتجهئة الأرضية لمنافسة عدلة بين الجميع. ومن شأن ذلك أن يعزز المنافسة ويشجع على تحقيق مكاسب في الإنتاجية والاستثمار. كما أشار روديه إلى وجود حيز للمزيد من التحسين في مناخ الأعمال وتيسير عملية إنشاء الشركات الجديدة واستحداث الوظائف. كما نوه السيد روديه بالتقدم المرمز في هذا السياق، مبرزاً المجالات التي قد تساعد خطوات أفرى على تعزيزها، بما في ذلك على سبيل المثال تسهيل الحصول على التمويل واستخدام الأراضي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لما تمتلكه من إمكانات هامة على صعيد إيجاد الوظائف وتقليص عبء الإجراءات الإدارية وتيسير الحواجز التجارية، والحد من فرط تشدد اللوائح وتعزيز المنافسة والتخفيف بشكل أكبر من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي ظل بيئة تسودها أسعار النفط المنخفضة على فترة أطول، أوضح روديه السبب الذي يدفع صندوق النقد الدولي إلى التشجيع على إجراء إصلاحات في مجال المالية العامة في الكويت مبرزاً ثلاثة أهداف عامة في هذا السياق. وأشار روديه في بادئ الأمر إلى أهمية ادخار جزء كلف من الثروة النفطية للأجيال القادمة كي يتيح للاقتصاد والمواطنين الاستمرار في العيش بازدهار حتى بعد نزوب الدخل من إيرادات النفط. وثانياً، اقترح روديه أن الإصلاحات من شأنها أن تساعد على التقليص بشكل تدريجي من عجز الحكومة واحتياجاتها التمويلية بالتزامن مع إيجاد حيز للاستثمار المرمز للنمو على الأجل المتوسط، وذلك بهدف تقليص اعتماد الاقتصاد على النفط. وأخيراً، أوضح روديه أن فصل الإنفاق الحكومي عن الإيرادات النفطية المتقلبة من شأنه أن يساعد على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق تحادى تقلبات كبيرة في الإنفاق بفعل التحركات الحادة لأسعار النفط.

ولفتي على الجهود التي بذلتها السلطات الكوبية في الكثير من المجالات الهامة لا سيما على صعيد كبح جماح الهدر في الإنفاق ورفع أسعار البنزين والكهرباء، أبرز روديه عدداً من مجالات الإصلاح الهامة التي من شأنها أن تزيد من الوفورات الحكومية بشكل أكبر. وأوضح روديه أن الإيرادات الضريبية في الكويت تمثل بشكل استثنائي جزءاً أصغر من المعتاد من إجمالي الإيرادات، مشيراً أن الإصلاحات المزمرة على صعيد ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية على الإنتاج والضريبة على الأرباح سوف تساعد على بناء قاعدة إيرادات غير نفطية، وبما يقلل بالتالي من حجم العجز والمخاطر الناتجة عن تحركات أسعار النفط. وأبرز روديه أيضاً عدداً من مجالات الإنفاق التي يمكن تحقيق وفورات فيها عن طريق تقليص الهدر وعدم الكفاءة في الإنفاق، مشيراً إلى أن إعادة توجيه هذه الوفورات نحو التعليم والبنية التحتية ومساندة الضعيفة من شأنه أن يعزز من إيجاد الوظائف وتوفير الفرص للجميع.

عقد مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط الذي تستضيفه الكويت حلقة نقاشية رفيعة المستوى أول من أمس حول تحديات السياسات الاقتصادية التي تواجه الكويت والعالم العربي، وذلك بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تناولت تحديات السياسات الاقتصادية التي تواجه الكويت والعالم العربي، وترأس الدكتور يوسف الإبراهيم، المستشار الاقتصادي في الشؤون الأيربي، الحلقة وتولى إدارة مناقشاتها التي أجريت في مقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتضمنت عرضاً للتحديات الاقتصادية في الكويت والعالم العربي قدمه كل من عاصم حسين، نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، وستيفان روديه، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي السنوية لتقييم الأوضاع الاقتصادية في الكويت (ضمن إطار مشاورات المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق). وأعقب ذلك قيام وارين هوك سفير أستراليا في الكويت بمناقشة جوانب من الموضوع، وتبادل وجهات النظر مع الحضور.

وقال الإبراهيم في كلمته الافتتاحية أن هذه الحلقة النقاشية هي الحلقة السابعة ضمن سلسلة المنتديات النقاشية رفيعة المستوى التي ينظمها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتهدف إلى مناقشة مستجدات القضايا الاقتصادية التي تشكل محط اهتمام خاص لوضعي السياسات والباحثين في الكويت والعالم العربي عموماً.

وأكد أن موضوع إصلاح القطاع الاقتصادي والمالي يكتسي أهمية في البلدان العربية لا سيما في ظل استمرار النزاعات في المنطقة، وازمة اللجوء فيها، والمناخ الذي يشهد استمرار أسعار النفط المنخفضة لفترة أطول، وخصوصاً بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي. وأشار إلى أن التحدي المشترك الذي يواجه الكثير من بلدان المنطقة يكمن في تصميم برامج الإصلاح وتنفيذها بما يساعد على تخفيض معدلات البطالة والفقر، وضبط أوضاع المالية العامة، وزيادة النمو بأسلوب متواتر ومستدام ومنصف.

وأكد عاصم حسين في العرض الذي قدمه أن آفاق النمو أفذت بالتزامن نوعاً ما في مختلف بلدان المنطقة. وبالإشارة إلى أحدث تقرير أصدره صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما يتضمنه من تحذيرات مفضلة خاصة بكل بلد فيها، ألمح حسين إلى وجود تباين في قصة النمو لدى مجموعتين مختلفتين ضمن بلدان المنطقة. فيالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، أشار حسين إلى أنه من المتوقع أن يخفص معدل النمو الكلي إلى ما دون 2 في المائة من جراء خفض الإنتاج النفطي بموجب اتفاق أوبك+، وذلك على الرغم من حصول تحسين في معدل النمو غير النفطي الذي وصل إلى 2.6 في المائة خلال السنة المالية. وفي المقابل، استمر التعافي في النمو في البلدان المستوردة للنفط ليصل إلى أكثر من 4.25 في المائة هذا العام، وهو ما يعكس التعافي المالي عموماً وزيادة قوة الصادرات والاستثمار الأجنبي وارتفاع إيرادات قطاع السياحة. واستمر تأثر البلدان التي تعاني من الصراعات وجيرانها بالأوضاع الأمنية الصعبة. وأكد حسين أيضاً على التقدم الذي يتم إرازه في تعديل أوضاع المالية العامة في المنطقة، وخصوصاً في بلدانها المصدرة للنفط حيث أدى التراجع الحاد في أسعار النفط إلى ظهور حالات عجز كبيرة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، شدد حسين على استمرار خفوت آفاق النمو على الأجل المتوسط، وخصوصاً في ضوء التحديات المتعلقة بإيجاد الوظائف في المنطقة. وأشار أيضاً إلى أن التوقعات

التي وضعها صندوق النقد الدولي تشير إلى حصول زيادة طفيفة في النمو على الأجل المتوسط بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، ولكن تظل هذه الزيادة دون المستوى الذي تحقق في الماضي. وظلت آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط ضعيفة نسبياً في بيئة تشهد استمرار أسعار النفط المنخفضة لفترة أطول، وهو ما يعني ضمناً الحاجة إلى بذل الجهود من أجل ضبط أوضاع المالية العامة. وفي الوقت نفسه، بين حسين أنه من المتوقع انضمام ما بين 20 و25 مليون شاب وشابة إلى سوق العمل بحلول العام 2022. وشدد حسين على أن استيعاب هذه الزيادة السريعة يقتضي تحقيق نمو أكبر يكون مدفوعاً بالقطاع الخاص ومطابقاً بفرص العمل بما يكفي لإقامة الفرص للجميع.

وأبرز حسين عدداً من مجالات الإصلاح التي يعتبرها جوهرية لتحقيق تلك الأهداف، حيث أكد أولاً على الحاجة إلى تحسين نوعية التعليم ووجوده. وأوضح على وجه الخصوص طبيعة التدريب المطلوب لتلبية احتياجات القطاع الخاص التي قد تختلف عن المتطلبات الحكومية في هذا السياق. وصحیح أن الأمر يستلزم زيادة الإنفاق على التعليم في بعض البلدان، إلا أن مفتاح الحل في بلدان أخرى يكمن في تحسين جودة النظام التعليمي عن طريق إعادة توجيه الإنفاق. ومشجداً بالتقدم النسبي الذي تحقق في بعض المجالات في المنطقة.

وأوضح حسين أن بلداناً من خارج العالم العربي تحفز تقدماً بوتيرة أسرع من البلدان العربية التي تظل عرضة للتأخر عن اللحاق بركب التقدم مقارنةً بتلك البلدان، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى زيادة صعوبة جذب الاستثمار الأجنبي الذي يتحقق بطبيعة الحال إلى أفضل بيئة مواتية للأعمال. كما أبرز حسين أهمية تعزيز

فرص الحصول على التمويل لا سيما في البلدان المصدرة للنفط على الرغم من تطور الأسواق المالية فيها، وهو ما من شأنه أن يعزز فرص الحصول على الائتمان وخصوصاً بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة. وأخيراً، شرح حسين كيف يمكن للانتمج الأكثر عمقاً في سلاسل التوريد العالمية أن يخلق الوظائف لا سيما مع بدء تعافي النمو الاقتصادي العالمي.

وبدوره، بدأ ستيفان روديه حديثه بالتأكيد على أن الحلقة النقاشية تشكل فرصة مبركة للتواصل مع شريحة أوسع من الجمهور، والإطلاع على آراء مختلف أصحاب المصلحة بشأن الوضع الاقتصادي والتحديات على صعيد السياسات في الكويت، لا سيما وأن الحلقة تعد بالتزامن مع بدء عمل بعثة الصندوق السنوية إلى الكويت ضمن مشاورات المادة الرابعة. وعطفاً على ما جاء في العرض الذي قدمه حسين، أبرز روديه أن الكويت وغيرها من بلدان المنطقة بحاجة إلى تعزيز النمو وإيجاد فرص العمل لمواطنيها. وأشار إلى أن القيام بذلك الأمر ضمن بيئة تحفز قيوداً أكبر على الموازنة يستدعي إعادة التفكير في نموذج النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الابتعاد تدريجياً عن نموذج النمو الذي يقوده القطاع العام والنفط والتوجه نحو نموذج أفرى قائم على تطوير القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد.

وكرر روديه على عدد من الموائق الهامة التي لا بد من التصدي لها من باب الأولوية. وأوضح أولاً أنه وينظر إلى النطاق المحدود للوظائف في القطاع العام في قادم القترات، فينبغي أن تقود إصلاحات سوق العمل والأدخمة المنحبة إلى تشجيع المواطنين الكويتيين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص، مشيراً إلى الفرق الكبير بين الآجور في القطاعين العام والخاص، وموضاً أن

## أكد أنها في طليعة الدول الخليجية إصلاحاً لبيئة الأعمال

### "البنك الدولي": تحسن ترتيب الكويت بمؤشر ممارسة الأعمال إلى المركز 96

قال مدير مكتب البنك الدولي في الكويت الدكتور فراس رعد إن دولة الكويت جاءت في طليعة دول مجلس التعاون الخليجي لانحامية إصلاح بيئة ممارسة أنشطة الأعمال خلال العام الماضي.

وأضاف رعد في تصريح صحفي أمس أن الكويت أخذت تحسبات مهمة بشأن تحفقات الاستثمار والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل متوقفاً أن تواصل الكويت هذا الزخم الإيجابي وأن تحقق تقدماً واسعاً خلال السنوات المقبلة. وأوضح أن الكويت نفذت تغييرات مهمة في بيئة أعمالها التنظيمية خصوصاً في مجال بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية. ولفت إلى تحسن ترتيب الكويت في مؤشر (سهولة ممارسة الأعمال) بمعدل ستة مراكز لتصبح في الترتيب 96 من أصل 190 دولة دخلت في المؤشر. وذكر أن أداء الكويت في مجال تحسين بيئة (الأعمال التجارية) جاء ثانياً بعد السعودية من بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبين أن الكويت نجحت في

ترتيب الكويت بمؤشر ممارسة الأعمال	2017	2018	مقارنة
دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
الامارات العربية المتحدة	26	21	تحسن
البحرين	63	66	تراجع
المغرب	68	69	تراجع
عمان	66	71	تراجع
قطر	83	83	لا تغيير
تونس	77	88	تراجع
المملكة العربية السعودية	94	92	تحسن
الكويت	102	96	تحسن
الاردن	118	103	تحسن
مصر	122	128	تراجع
لبنان	126	133	تراجع
سورية	173	174	تراجع

## 20,5% نمو صادرات الخام الكويتي لليابان

طوكيو- كونا، أظهرت بيانات حكومية أمس ارتفاعاً في النفط الخام الكويتي لليابان في شهر سبتمبر الماضي بنسبة 20,5 في المئة للمرة الأولى منذ شهرين مقارنةً بالعام الماضي لتصل إلى 8,23 مليون برميل أي 274 ألف برميل يوميا.

وقالت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير أولي أن دولة الكويت ثالث أكبر مزود نفط لليابان صدرت نسبة 8,7 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر سبتمبر الماضي. وأضاف أن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام تراجع للشهر الثاني على التوالي بنسبة 2,0 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 3.17 مليون برميل يوميا. وأوضحته الوكالة أن الشحنات من الشرق الأوسط شكلت نسبة 89.1 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مرتفعة بنسبة 2.0 في المئة عن العام الماضي.

ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر مزود نفط لليابان إذ ارتفعت صادراتها لها بنسبة 14,6 في المئة عن العام الماضي لتصل إلى 1.18 مليون برميل يوميا تلها دولة الامارات العربية المتحدة التي ارتفعت صادراتها لليابان بنسبة 1.1 في المئة لتبلغ 843 ألف برميل يوميا. وامتثلت قطر المرتبة الرابعة بصادرات بلغت 229 ألف برميل يوميا تلها إيران التي بلغت صادراتها 216 ألف برميل يوميا. وتعد اليابان ثالث أكبر مستهلك نفط في العالم بعد الولايات المتحدة والصين إلى جانب استيرادها جميع أنواع الوقود الأحفوري تقريباً.

## "الصناعات الوطنية" تعترم التخرج من احد استثماراتها

أعلنت مجموعة الصناعات الوطنية للقبضة، المدركة ببورصتي الكويت وبيي، أنها بصدد التخرج من أحد الاستثمارات التي تبلغ حصة المجموعة بها 24%. وأوضحت في بيان للبورصة أنه جاري عمل مباحثات نهائية مع بقية الشركاء الأخرين والاتفاق النهائي مع المشتري.

وحسب بيان الصناعات الوطنية، أنه لا يوجد أثر مالي

## "السينما": 8,9 مليون دينار أرباح الأشهر التسعة

أعلنت شركة "السينما الكويتية" عن تحقيق أرباح صافية عن الـ 9 أشهر الأولى من 2017 بلغت 8,9 مليون دينار (نحو 29,10 مليون دولار) مقابل 7,4 مليون دينار (نحو 24,19 مليون دولار) عن الفترة ذاتها من العام الماضي بنسبة ارتفاع بلغت 19 في

## البورصة تسمح لـ "هيومن سوفت" إتمام صفقات بـ 8,1 مليون دينار

أعلنت بورصة الكويت عن إصدار موافقة على طلب إتمام صفقات ذات طبيعة خاصة لشركة هيومن سوفت بقيمة إجمالية 8,15 مليون دينار. وقالت البورصة إن الصفقة الأولى بعدد 1,78 مليون سهم تقريبا، بسعر 4 دينار، بإجمالي يقدر بنحو 7,11 مليون دينار (23,55 مليون دولار)..

## 388 ألف دينار أرباح "إنجازات" الفصلية

أظهرت البيانات المالية لشركة إنجازات للتنمية العقارية، بلوغ أرباح الشركة في الربع الثالث 388 ألف دينار (1,29 مليون دولار)، مقابل أرباح قدرها 526 ألف دينار (1,74 مليون دولار) بالربع الثالث من 2016 وطبقاً لإفصاح الشركة للبورصة أظهرت النتائج تحقيق

علي على الشركة، وذلك لحين التوصل إلى اتفاق نهائي للصفقة. وتأهلت "الصناعات" ضمن 5 شركات وتمالقات في مرحلة طرح مشروع المدن العمالية بجنوب الجمرات. كانت الصناعات القابضة قد حققت أرباحاً نصف سنوية بقيمة 5,23 مليون دينار، مقابل خسائر قدرها 4,36 مليون دينار للنصف الأول من العام السابق.

أعلنت شركة "هيومن سوفت" عن تحقيق أرباح صافية عن الـ 9 أشهر الأولى من 2017 بلغت 8,9 مليون دينار (نحو 29,10 مليون دولار) مقابل 7,4 مليون دينار (نحو 24,19 مليون دولار) عن الفترة ذاتها من العام الماضي بنسبة ارتفاع بلغت 19 في

وأضافت أن الصفقة الثانية بعدد 260 ألف سهم، بسعر 4 دينار، بإجمالي قيمة تقدر بنحو 1,04 مليون دينار (3,44 مليون دولار). وكان فهد العثمان، المساهم المسيطر في "هيومن سوفت"، أعلن منتصف أكتوبر الماضي عن اعتزازه ببيع نسبة تصل لـ 78,73 من حصته للشركة.